

تأثير القرار السياسي على التنمية الاقتصادية في السودان للفترة من (1975 - 2011م)

باحث جامعة الزعيم الأزهرى

أ.عبد الرازق حسن الصديق

المستخلص:

التنمية الاقتصادية هي مجموعة برامج وخطط تمر بمراحل عديدة يؤثر فيها القرار السياسي سلباً وإيجاباً حسب القيمة المضافة أو المساهمة المفقودة، ولذلك فقد تناولت الورقة موضوع تأثير القرار السياسي على التنمية الاقتصادية في السودان، وهدفت إلى التعرف على القرار السياسي وأنواعه، وطرق وآليات إتخاذها، وكذلك التعرف على حدود التأثير ومدى مساهمته الإيجابية ناحية تحقيق التنمية المنشودة من قبل المجتمع، وقد إستخدمت الورقة في تناولها للموضوع المنهج التاريخي المتبع للقرار السياسي وكذلك المنهج الوصفي للتعرف على طبيعة القرارات السياسية في السودان، كما تستخدم الورقة المنهج التحليلي لمعرفة مدى التأثير السياسي على خطط وبرامج التنمية الاقتصادية الموضوعة من قبل الجهاز الإداري للدولة، وقد توصلت الورقة بالدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن عدم الإستقرار السياسي في السودان والتقلب بين الأنظمة العسكرية والمدنية في الحكم أدى إلى صناعة وإتخاذ قرارات سياسية متعددة وغير متسقة أثرت على مجمل برامج وخطط التنمية الاقتصادية، وكذلك التوجهات السياسية والأيديولوجية التي إتبعها الحكومات السودانية المتعاقبة أدخلتها في صراع المحاور السياسية الدولية المختلفة وقد خسر السودان كثيراً بفعل ذلك نظراً لضعف تأثيره على هذه المحاور، وتوصلت الورقة لمجموعة من التوصيات من أهمها: عمل إصلاحات جزرية للمنظومة الاقتصادية في السودان وإعادة هيكلتها، وكذلك قيام مؤتمر متخصص من الخبراء الوطنيين لمناقشة القضايا الاقتصادية برؤية مهنية وعلمية بعيدة عن التجاذبات السياسية للوصول لرؤية إقتصادية شاملة تعالج المشكلة ليخرج السودان من دائرة الضعف والفقر إلى الريادة والرفاهية وهو مؤهل لذلك ويمتلك المقومات.

The impact of the political decision on economic development in Sudan For the period from (1975- 2011AD)

Abdel Razig Hassan Elsiddig Hassan

Abstract:

Economic development is a set of programs and plans that go through many stages in which the political decision affects negatively and positively according to the added value or the lost contribution, and therefore the paper dealt with the subject of the impact of the political decision on economic development in Sudan, and aimed to identify the political decision and its types, and the methods and

mechanisms of its making, as well as to identify the limits of influence and the extent of its positive contribution towards achieving the desired development by society, and the paper used in dealing with the subject the historical approach followed by the political decision as well as the descriptive approach to identify The nature of political decisions in Sudan, the paper also uses the analytical approach to find out the extent of political impact on economic development plans and programs set by the administrative apparatus of the state, The paper reached a set of results, the most important of which are: The political instability in Sudan and the fluctuation between the military and civilian regimes in governance led to the manufacture and making of multiple and inconsistent political decisions that affected the overall economic development programs and plans, as well as the political and ideological orientations followed by successive Sudanese governments that introduced them into the conflict of the various international political axes, and Sudan has lost a lot by doing so due to its weak impact on these axes, and the paper reached a set of recommendations, the most important of which are: Carrying out island reforms and restructuring of the economic system in Sudan, as well as a specialized conference of national experts to discuss economic issues with a professional and scientific vision away from political tensions to reach a comprehensive economic vision that addresses the problem to get Sudan out of the circle of weakness and poverty to leadership and prosperity, which is qualified for that and possesses the ingredients.

الإطار المنهجي للورقة:

المقدمة:

أن لأي قرار سياسي تبعات متعددة ولاسيما الاقتصادية خصوصاً إذا لم يخضع القرار إلى الدراسة الكافية ولذلك لا بد من دراسة كافة القرارات وتأثيراتها المتوقعة بصورة علمية وفق خطة إستراتيجية تستوعب كافة أهداف التنمية المستدامة، إلا أن طبيعة القرار السياسي في السودان تشكلها النظم الحاكمة وفقاً لرؤيتها ومصالحها مما انعكس سلباً على تأثير القرارات على التنمية الاقتصادية ونجد أن معظم القرارات السياسية ذات الشأن الاقتصادي لم تأتي نتائجها بالصورة المطلوبة.

أهداف الورقة:

1. تهدف الورقة إلى التعرف على القرار السياسي وأنواعه.
2. التعرف على طرق وآليات اتخاذ القرار.
3. التعرف على مدى تأثير القرار السياسي على التنمية الاقتصادية في السودان.

أهمية الورقة:

1. تنبع أهمية الورقة من تناولها لطبيعة القرار السياسي في السودان.
2. كما تأتي أهميتها في معرفة العوامل المؤثرة على إتخاذ القرار السياسي في السودان.
3. تناول نماذج من القرارات السياسية وتأثيراتها على التنمية الاقتصادية في السودان.

مشكلة الورقة:

تناقش مشكلة الورقة مدى تأثير القرار السياسي على التنمية الاقتصادية في السودان، كما تناقش مدى تدخل المنظومة السياسية في إتخاذ القرار الاقتصادي ويمكن تلخيص مشكلة الورقة من خلال مجموعة من التساؤلات:

1. إلى أي مدى يؤثر القرار السياسي على التنمية الاقتصادية في السودان؟
2. ماهي أهم العوامل المتحكمة في إتخاذ القرار الاقتصادي في السودان؟
3. ماهي أبرز القرارات السياسية المؤثرة على التنمية الاقتصادية في السودان؟

فرضيات الورقة:

1. تؤثر القرارات السياسية سلبا على التنمية الاقتصادية في السودان.
2. يعتبر العامل الایدولوجية والحزبي أهم العوامل المتحكمة في إتخاذ القرار السياسي في السودان.
3. مثل قرار التأميم بحكومة مايو وإستخراج البترول وأنفصال جنوب السودان أهم القرارات التي أثرت سلبا على التنمية الاقتصادية في السودان.

منهج الورقة:

تستخدم الورقة كل من المنهج التاريخي والمنهج الوصفي للتعرف على طبيعة القرارات السياسية في السودان، كما تستخدم الورقة المنهج التحليلي للتعرف على مدى تأثير القرارات السياسية على التنمية الاقتصادية في السودان.

حدود الورقة:

الفترة من 1975م إلى 2011م تمثل الحدود الزمنية بينما تعتبر جمهورية السودان الحدود المكانية للورقة.

تأثير صناعة القرار السياسي على التنمية الاقتصادية في السودان:

من المعلوم أن الدولة الناجحة هي التي تسعى إلى بناء مؤسسات ذات قيمة وطنية في المقام الأول بحيث أنها تمثل رمز وعنوان الدولة. وهي بمثابة دليل قياسي نجاح وفشلها وتعتبر عن القيم والموروثات المجتمعية من خلال تنزيل ثقافة الشعب بمختلف مكوناتها في شكل برامج وصفية لمدى تمسك وإحترام الشعب لنفسه وتاريخيه.

تطور الدولة يقوم على وجود منظومة إدارية ناجحة وهي تعني وجود مؤسسات وطنية يديرها خبراء وموظفين تدربوا على العمل المؤسسي والتخطيط الناجح الذي يقوم بإعداد الخطط والبرامج لتقديم أفضل الخدمات للمواطنين وتوفير إحتياجاتهم الصحية والتعليمية والسلامة والأمن والدفاع وتأمين الإحتياجات من السلع المطلوبة في السوق وتشجيع التطور والنماء. وهذه المؤسسات

تكون ذات طابع مستقل أي بعدها من التأثير السياسي والمزاج الحزبي المتحيزة لتصبح محايدة في خططها المطروحة والتي لا تراعى فيها إلا المصلحة العامة للشعب وهذا يعني تنوع تشكيلها بمعايير الكفاءة والخبرة وليس الانتماء الحزبي الضيق بعيدا عن المؤثرات الأيدولوجية الموجهة مع مراعاة إستيعاب القيم والعادات والتقاليد المجتمعية الموروثة والتي تمثل غالب مكونات الشعب. ولذلك إذا نجد أن قيم المجتمع إذا أستبعدت تبقى هذه المؤسسات بلا روح ولا طعم وتصبح كالمكينات الآلية الغرض منها العمل فقط⁽¹⁾. ومؤسسات الدولة (المنظومة الإدارية) هي في الحقيقة مطلوب منها بالضرورة تنزيل البرنامج الوطني في شكل موجهات عامة يهتدى بها عند تنفيذ الخطط الصغيرة المنزلة للمستويات التحتية بحيث لا يوجد تناقض بين ما هو موضوع من موجهات وطنية متفق عليها وبين مخرجات هذه البرامج لتصل الى مجموعة أهداف تحقق المصلحة العامة وتسعد الشعب وتقدم له ما يريد ويرغب وبالتالي تحقيق الرضا العام⁽²⁾.

أما الشق الثاني المكمل للمنظومة الإدارية داخل الدولة وهو جزء رئيس من مكوناتها وعنصر أساسي في عملية نجاحها والقيام بواجبها وأحد أركان تطورها هو وجود منظومة سياسية (قرار سياسي) والمنظومة السياسية هي الجهة المنوط بها ترتيب وتنظيم وتولى السلطة السياسية والتي بيدها السلطة التنفيذية في البلد. وهي جهة مهمة للغاية وتتولاها نيابة عن الشعب بعد منحها تفويضا شعبيا مؤقتا ينتهي حسب زمن التفويض (دورة الإنتخابات) مما يعني أن هذه السلطة السياسية مقيدة بأجال زمنية محددة مما يجعلها تمارسها بحذر خوفا من عدم التجديد لها مرة أخرى. وتولي مجموعة جديدة من المنظومة مقاليد السلطة والسلطات بالبلاد⁽³⁾.

الغاية من كل القيود والضوابط هو إستبعاد التأثير المحتمل والوارد من السلطة السياسية على المنظومة الإدارية مما يعني سيطرة القرار السياسي على القرار الإداري مما يحدث خللا بنيويا في مؤسسات الدولة ويجعلها عبارة عن مواقع حزبية ودور لأعضاء الحزب السياسي الحاكم وهنا تغيب إستقلالية هذه المؤسسات وتضييع البرامج الوطنية المتفق عليها من الجميع مما يجعل إمكانية الفشل واردة وخلق غبن وعدم رضا وظيفي وخدمي من مكونات سياسية ومجتمعية أخرى خارج هذه المؤسسات وتشعر بالظلم⁽⁴⁾.

أن وجود سلطة سياسية واعية ومدركة لمخاطر السيطرة الكاملة بالتأثير السياسي على القرار الإداري في الدولة هو صمام أمان لبناء مؤسسات دولة ناجحة وفاعلة ومتوازنة تسعى لتقديم خدمات متكاملة للمجتمع الموجود ومعلوم أن كل الإضطرابات والنزاعات والحروب الداخلية تنشأ بسبب الظلم والتهميش الذي تمارسه السلطة السياسية الحاكمة من خلال سياسة فرض الأمر الواقع مستخدمه وسائل الدولة في التهريب والتخويف، وتخلط في نفس الوقت بين مفهوم السلطة السياسية ومفهوم الدولة (المؤسسات) فالسلطة السياسية أو الجماعة أو الحزب الحاكم غير ثابت ومتحول. أما المؤسسات ثابتة وغير متحولة إلا في الخطط والبرامج. ولطالما الأمر كذلك من الضروري أن تتحلى مؤسسات الدولة بالحيادية ولا تنظر الى السلطة السياسية القائمة إلا أنها سلطات أمر واقع يتم التنسيق معها. لتنزيل برنامج الحزب المنتخب في شكل خطط قابلة للتنفيذ حيث أن

البرنامج السياسي الحزبي القائد قدم للشعب وتم قبوله مما يعني هو البرنامج الصالح للتطبيق. وهنا تجدر الإشارة الى عدم خلط بين برنامج الحزب الفائز كسلطة سياسية وبين أيديولوجية الحزب الحاكم فالأيديولوجيا تخص وتهتم العضوية الحزبية. أما البرامج يخص عامة الشعب . فمثلا البرنامج الذي طرحه الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما في موضوع القطاع الصحي في الولايات المتحدة الأمريكية هو برنامج يمثل أشواق الشعب الأمريكي وبالتالي نال أصوات الغالبية الشعبية. ومجموع عضوية الحزب الديموقراطي الأمريكي هم من عامة الشعب وما يليهم هو المساعدة على تنفيذ البرنامج الانتخابي للرئيس. وعندما تتبنى مؤسسات الدولة في أمريكا تنفيذ جوهر البرنامج الصحي هذا يعني أنها تنفيذ برنامج مختار من عدة برامج مقدمة. وهذا يعني ثبات مؤسسات الدولة وتنفيذ البرامج المدعومة من السلطة السياسية القائمة. والإشارة هنا أن المنظومة الإدارية هي صاحبة مهمة تنفيذ وتخطيط معا. فالتنفيذ لسياسات السلطة السياسية المعبرة عن البرامج الوطنية. وتخطيط بمعنى أنها تتولى مهمة وضع الخطط المستوحاة من جوهر الموجهات العامة للحكومة والتنسيق قائم وحاضر وصولا لعملية تناقم يحقق ويعزز من فرص النجاح⁽⁵⁾.

يتناول الباحث قضية التناقض القائم بين المنظومة الإدارية (مؤسسات الدولة) وبين المنظومة السياسية (القرار السياسي أو الحكومة أو السلطة السياسية القائمة) وهذه القضية تظهر تجلياتها في الرؤية الفنية التي قد تراها المؤسسات القائمة وبين القرار السياسي الموجه أو رؤية الحكومة السياسية. في حين أن الأمر يستوجب التنسيق الذي يجعل مؤسسات الدولة أو المنظومات الإدارية تستقبل موجهات القرار السياسي وتقوم هي بتفصيل الخطط والبرامج للمستويات التحتية للدولة مستعينة بجوهر البرنامج السياسي للحزب الحاكم او للسلطة الموجودة وهو مستند على شرعية التفويض الممنوح. هذا بمثابة الوضع المثالي المفترض حدوثه في الدولة السودانية وداخل مؤسساتها ولكن واقع الحال يقول عكس ذلك حيث أثبتت التجربة طيلة الفترة التي تلت الإستقلال فشلا متلازما لكل الحكومات التي تعاقب على السلطة السياسية في السودان ولم يحدث تطور في عمل الدولة ناحية الترتيب العالمي في النمو الإقتصادي والتنمية الإقتصادية والإستقرار السياسي والمجتمعي وإستغلال الموارد المتاحة. مما يعكس وجود خلل واضح داخل المؤسسات الدولة . وظلت الدولة السودانية تعاني من مشكلات منذ عهد الإستقلال ولم يكد يخرج المستعمر حتى دخلنا في حروب أهلية طاحنة ومشكلات سياسية وتكوين حركات إنفصالية كحركة أنانيا الأولى بقيادة القائد كارينو كوانين بول والدكتور وليم نون. ثم تلت ذلك الأنانيا الثانية في الثمانينات من القرن التاسع عشر والحركات المطالبة في جبال النوبة ودارفور وكردفان وحركات التهميش في شرق السودان والنيل الأزرق وأيضا في شمال السودان والوسط حيث دخلا في تحالف ينادي برفع التهميش عنها⁽⁶⁾.

لنصل الى حقيقة جوهرية مفادها أن الكل يشكو من الظلم والتهميش والسبب أن القضية هي اقتصادية في مظهرات سياسية ذات أسباب ترجع في الأصل الى وجود خلل بنيوي داخل مؤسسات الدولة السودانية منذ التكوين الأول، فمجموعة كبيرة من الباحثين يرون أن الموضوع له

علاقه جزور تاريخية قديمة منذ ظهور التشكل المبكر للعناصر المكونة للدولة السودانية . وهنالك جزء آخر يرجعها الى ما بعد الاستقلال وبداية سودنه الوظائف وقبلها عملية تنفيذ سياسة المناطق المقفولة في السودان والتي صممت لعزل أجزاء من السودان الكبير عن بقية الأجزاء الأخرى فلم يحدث تبادل ثقافي او تلاقي اجتماعي سكاني فزعت الكراهية والعنصرية البغيضة بين مكونات المجتمع⁽⁷⁾. وبالرجوع الى وجود الخلل البنيوي داخل المؤسسات الدولة السودانية نجد أن هذا الأمر خلق جو موالي لقيام أحزاب سياسية ومجتمع مدني منقسم من حيث المزاج والأيديولوجيا والبرنامج العام. فكثير من هذه المنظومات تبث أفكار وبرامج مرتبطة بجزور المشكلة . فالحركة الشعبية في جنوب السودان وضعت في دباجة تكوينها (تحرير السودان) والمجموعات الاتحادية تبنت فكرة الاتحاد مع مصر، وطائفة الأنصار ومجموعة من مؤتمر الخريجين تبنت الاستقلالية الوطنية وكذلك التيارات المتقدمة طرقت أفكار تقديمه⁽⁸⁾. والثابت في الموضوع أن هذا الإرث تحول الى مؤسسات الدولة (المنظومة الإدارية) وإلى الأحزاب والجماعات السياسية (المنظومة السياسية)، وأصبحت هذه المؤسسات ميدان لمعارك ضاربه بين المجموعتين بعيدا عن المهنية الإدارية والأخلاق في الممارسة السياسية الراشدة التي تراعي مصلحة الجميع والوطن ولا تراعي مصلحة الجماعة والحزب.

نجد أن هذه المشكلة تحدث عند عملية التبادل للسلطة أو عندما تتحول السلطة السياسية الحاكم الى خانة المعارضة . حيث أن الأمر لا يتم بصورة سلسة وبروح وطنية فتبدأ عملية المعاكسات داخل المنظومة الإدارية وتحدث عملية التصادم المستمر والتعطيل ووصل الأمر حتى تعطيل المؤسسات الدستورية بفعل المماحكات السياسية خصوصا في عهد الحكومات المدنية المتعاقبة فحصل أن تم تشكيل أكثر من حكومتين في العام الواحد. وعندما يحدث هذا الاضطراب داخل السلطة السياسية ينسحب مباشرة الى مؤسسات الدولة . دون مراعاة الفصل التام بين الحكومات والمؤسسات . ويتعطل بفعل ذلك كثير من مصالح الشعب ويؤثر على مستوى الخدمات الحكومية المقدمة . علاوة على أن عدم الاستقرار السياسي هو عامل منفر للمستثمرين ويؤدي ذلك أيضا الى تدهور العلاقات السياسية والدبلوماسية بين الدولة ومحيطها الإقليمي والدولي . فمثلا وزارة الخارجية كمؤسسة دولة تعمل بمهنية وطنية وفنية عندما ترى في امر ما وجود خط معين وفق استراتيجية معينة مبنية على المصالح المخصصة والمطلوبة وفق المتغيرات المحيطة بالموضوع. فنلاحظ عندما تعمل الوزارة بصورة مهنية بحتة تحدث التداخلات السياسية (دفع القرار السياسي) فيحدث تحول سريع من خطة مهنية مؤسسية الى قرار سياسي بحت يمكن أن يكون متحيز لجهات أخرى قد تكون محلية او داخلية، فقرار مثل توصيف التدخل العراقي في الكويت في بداية التسعينات من القرن التاسع عشر، عكفت وزارة الخارجية على توصيف المشهد وكان القرار المؤسسي المهني هو إدانة ما تم من غزو ولكن تقاطعات المصالح الحزبية غيرت شكل القرار والامثلة كثيرة، ونجد الكثير من الخطط والبرامج التنموية والنهضوية يتم التخطيط لها بمهنية اقل داخل مؤسسات الدولة القائمة⁽⁹⁾. ولكن يحدث تدخل (القرار السياسي) في توصية

هذه الخطط أو تغيير مسارها أو وقفها نهائياً. وسوف نقوم بتناول مجموعة القضايا التي كان لوجود التناقض القائم بين المنظومة السياسية والإدارية تأثيراً سالباً، والنتيجة كان تأخير التنمية الاقتصادية في السودان وتعطيل النمو الإقتصادي والإستقرار السياسي والأمني خلال الفترات التي أعقبت الإستقلال وسوف نتناول هذه القضايا من خلال أهميتها وتأثيرها المباشر على الوضع العام في السودان⁽¹⁰⁾.

نماذج لتأثير صناع القرار السياسي على التنمية الإقتصادية في السودان:

قرارات حكومة مايو تأميم الشركات والبنوك والمصانع:

عندما كان الرئيس الأسبق جعفر نميري يلقي خطابه التاريخي المطول بمناسبة احتفالات ثورة مايو والذكرى السنوية. وكان ذلك في العام ١٩٧٠م⁽¹¹⁾، وبحضور الرئيس المصري جمال عبدالناصر والقائد الليبي معتمر القذافي وهما يشكلان قوة الدفع من حيث التوجه السياسي ومعاداة الغرب في ذلك الزمان. وفي إستاد الخرطوم اصدر الرئيس نميري قرارات تأميم الشركات والمصانع والبنوك لصالح الدولة بقرارات اخذت الطابع الثوري. خصوصاً أن نميري كان يستلهم في قراراته هذه قوة وشجاعة الرئيس عبدالناصر بإصراره قرار تأميم قناة السويس في العام ١٩٥٦م. وقد إستخدم عبدالناصر أقصى درجات الأسلوب الثوري وعبر الخطاب الجماهيري مما جعل منه إنتصاراً لقيم الثورة ومحاربة الفساد. وقد ترتبت على قرارات عبدالناصر عقاباً له على قراراته هذه مما جعل الجيش المصري يخسر الكثير بسبب هذه الثورية غير محسوبة العواقب، اما الرئيس النميري فقد وصلت عدد البنوك المصادرة الى سبع بنوك وثلاثة شركات وهي بنك باركلتر وبنك مصر وبنك ناشونال والبنك العربي والبنك التجاري الاثيوبي والبنك التجاري السودان وبنك النيلين وبالإضافة الى شركة جلاتلي هانكي وشركة كوتس وشركة الصناعات الكيماوية. وقد نلاحظ أن هذه القرارات قد أنهكت الاقتصاد والسودانيين وساهمت في تدميره وهروب كثير من رأس المال الموجود في السودان ورأس المال الأجنبي المتخوف من عواقب الاستثمار في السودان مما أثر على التنمية الاقتصادية في السودان⁽¹²⁾. وبالرجوع الى محرك هذه القرارات يجد أن لها خلفية سياسية ومجتمعية برؤية أيولوجية محددة وارجع الكثير من المحللين الى مساهمة مجموعة الشيوعين المنشقين عن الحزب بالوقوف وراء وخلف هذه القرارات وهي المجموعة التي عرفت بمجموعة احمد سليمان المحامي ولكن البعض يرى عكس ذلك. ويرجع الأمر الى الحالة العامة التي كانت سائدة في المنطقة العربية وإنتشار فكرة القومية العربية والناصرية التي تحارب الغرب والرأسمالية المتحررة القائمة على فقه المنافسة الحرة والامتلاك لإسهام الشركات التي يراها البعض أنها اجندة سياسية محددة ومهددة للنظام السياسي القائم يجب محاربتها. والاثر البالغ لهذه القدرات هو تدخلها المباشر في عمل المنظومة الإدارية الفنية والتي تحدد جودة ونجاعة مثل هذه القرارات من ناحية المصالح العليا للبلد وليس إفرازات صراع دولي وإقليمي ومحلي. فلو ترك الأمر لأجهزة الدولة الرسمية لما إتخذت هذه القرارات وتمت المعالجة. ونعني بذلك المنظومة الإدارية في وزارة التجارة والإستثمار والعمل.

فعملية التأميم هذه جعلت كثير من المستثمرين الأجانب يتخوفون من مصادره الدولة للممتلكات وبالتالي حصل كساد عام للاقتصاد السودان. ولم تفلح مسالة التحالف السياسي والتعاون الاقتصادي بين البلدان الثلاثة بما عرف باتفاقية الدفاع المشترك في إزاحة أثار القرارات الثورية. وهذه الخطوة ظلت محل إنتقاد مستمر من المنظمات الدولية التي تدافع عن حقوق الإنسان والحرية الاقتصادية حتى سقوط الرئيس نميري في ١٩٨٤م⁽¹³⁾. وهنالك إصطفاف أيديولوجي حدث جراء هذه القرارات والتي حسبت ميول الى المعسكر الشرقي الإشتراكي في مقابل الرأسمالي والليبرالية الغربية. اما التأثير على المستوى الداخلي ظهرت بوادر الظلم للطبقات الوسطى والرأسمالية الوطنية مما صعد البعض وهبط البعض الآخر. وتأثرت حركة المجتمع المدني في مجال الرياضة والثقافة والفكر وتضييق الحريات العامة. وإنسحب ذلك على مستوى الرضا الشعب العام. لنصل الى حقيقة أن التدخل السياسي عبر الدفع بقرار سياسي غير متخصص وغير فني في عمل مؤسسات الدولة أضر بالتنمية الاقتصادية المنشودة من خلال فاعلية ونجاح القرارات المهنية وليسست السياسية⁽¹⁴⁾.

تأثير استخراج البترول فالسودان:

بعد الاستقلال من المحتل البريطاني في العام ١٩٥٦م. وبداية الحكم الوطني بدأ التفكير في إستخراج والإستفادة من الموارد الطبيعية التي يذخر بها السودان. ومع ظهور عمليات التنقيب النفطي في العالم الثالث وإفريقيا والشرق الأوسط كان للسودان نصيب من الإهتمام ومن خلال المسحات الاستكشافية الأولية أظهرت الدراسات وجود احتياطي كبير من المخزون النفطي في اقل الدراسات وصل الى ١,٥ مليار برميل في العام ٢٠٢٠م بالسودان بعد إنفصال الجنوب دون تغيير ولم يتم استغلالها وهذه التقديرات وفقا لبيانات بي بي سي البريطانية. أما وزارة الطاقة للسودان ترى أن تقديرات الاحتياطات النفطية في السودان تصل الى حوالي ٦ مليار برميل والمستغل فقط حوالي ١,٧ مليار برميل فقط. وفقد السودان حوالي ما نسبته ٧٥% من الاحتياطي النفطي المكتشف لصالح دولة جنوب السودان التي نالت استقلالها في العام ٢٠١١م بعد الاتفاقية مع الحكومة السودانية على تقرير المصير⁽¹⁵⁾. ونجد أنه اول استكشاف للنفط في السودان كان في العام ١٩٥٩م حيث حصلت شركة اجيب الإيطالية على منطقة امتياز على طول ساحل البحر الأحمر السودان وبدأت العمل ولكن للأسف لم تتوصل الى اكتشاف كبير ومحفز كعمل تجاري عالي السهم، ثم بعد ذلك مع بداية السبعينات أصبح السودان وجهة استثمارية مهمة مما شكله عامل جذب للشركات الاستثمارية النفطية الكبرى وعلى رأسها شركة شيفرون الأمريكية والتي بدأت نشاطها في اكتشافات برية بعيدا عن البحر في مساحات واسعة النطاق في العام ١٩٧٤م وركزت على حقلى موغلاد وميلوت وكذلك حقول الوحدة وفي العام ١٩٨٢م وصل الاستكشاف الى حوالي ١٨ بئر في حوض موغلاد والنيل الأزرق وهيجليج وتومي ساوث⁽¹⁶⁾. ومع بداية الحرب الاهلية في جنوب السودان مع ظهور حركة أنانيا الثانية في العام ١٩٨٣م علق شريك شيفرون عملياتها واجبرت على الإنسحاب من السودان وظل الأمر معلق الى العام ١٩٩٢م وبعد زيادة الضغط من الحكومة الأمريكية بتوصية

سياسية مباشر للشركة بالمغادرة . وبعد ذلك بدأ البحث عن التعويض لفقدان خدمات شيفرون وتم الاستفادة من العلاقات مع بعض الدول الآسيوية وبعض الشخصيات السياسية المؤثرة عليها. حيث دخلت الشركات الآسيوية سوق النفط السوداني وعلى رأسها مؤسسة النفط الوطنية الصينية او أن جي اس بلغت ١٥٠٠ برميل منتج مصدر الى الأسواق العالمية مما اعطى الدافع الى المزيد من الثقة في زيادة الإنتاج ووصل الى ٤٨٣ الف برميل يوميا بحلول عام ٢٠٠٧م حتى ٢٠١٠م . ولكن بدأت الكميات تقل بفعل انفصال الجنوب حيث كان يسهم قطاع النفط بحجم إيرادات وصلت ٦٠% من جملة الإيرادات العامة⁽¹⁷⁾.

من الملاحظ من خلال تناول قضية استخراج النفط في السودان على يد الشركات (الآسيوية) في بداية التسعينات واكتشافه على يد الشركة شفيرون الأمريكية في بداية السبعينات ومحاولات شركة الإيطالية في مطلع الستينات. يمكن استخلاص الآتي:

أن الاستقرار السياسي والأمني هما عاملان مهمان في تهيئة الجو المناسب للتنمية وهذا ظهر بعيد الاستقلال وبداية الحكم الوطني ونهاية التوتر الذي كان قائم بين المستعمر والمقاومة الوطنية دخلت الشركة الإيطالية في العام ١٩٥٩م كأول عملية استثمار حقيقي، وكذلك بعد اتفاقية اديس ابابا مع أنانيا الأولى في بداية السبعينات دخلت شركة شفيرون ومع ظهور أنانيا الثانية ١٩٨٣م⁽¹⁸⁾، توقفت عمليات الشركة. ومع ظهور عهد الإنقاذ غادرت الشركات الأراضي السودانية في رسالة سياسية واضحة من الحكومة الأمريكية وضغط من اللوبي المعارض لحكومة الإنقاذ وتوجهاتها . مما يعني أن القرار السياسي الخارجي والداخلي كان له اثر على التنمية الاقتصادية التي كان من المتوقع حدوثها بفعل الاستقرار الاقتصادي بزيادة معدلات دخل الفرد والدخل القومي العام. وبما أن القرار ألسياسي الخارجي يراعي مصلحة تلك الدول. الا أن القرار السياسي الداخلي الذي إستدعي الخارج بالذات في بداية عهد الإنقاذ لم يراعى المصلحة العامة مع أنه كان توجهاتها قد نالت الكثير من اعجاب الشعب. ولكن طريقة تقديمه كانت غير موفقة في كسب الخصوم، ففي الفترات الديمقراطية التي أعقب الاستقلال كان التوجه السياسي هذا اقرب الى التبعية غير المباشرة للغرب وللرأسمالية بتأثير واضح على تفكير النخب السياسية الحاكمة . واكتفت الحكومات الوطنية بمليء الوظائف الحكومية والسيادية وعمل ميزانيات حكومية تسييره غير طموحة وحتى هذه هزمتها عملية التشاكس السياسي الحزبي المقيت الذي قلت روح الإبداع وأنتج عدم الإستقرار السياسي الذي اثر بدوره على الإنتاج والإنتاجية والتنمية الاقتصادية المتوقعة. أما في فترات الحكم العسكري فقد ساهمت المجاسفات العسكرية القائمة على تفكير وعقلية المواجهة الى تسميم الجو السياسي وعدم استعداده مما اوجد أعداء بالداخل والخارج الا أن النجاحات في الحكومات العسكرية كانت افضل من ناحية التنمية الاقتصادية وزيادة معدل البنى التحتية من طرق وجسور وكباري و مرافق حيوية . ويعزي ذلك الى تقليل الصراع الحزب والسياسي . وهذا لا يعني أن فترة الحكومات

العسكرية هي الأفضل حالا ولكن العله الكامنة في تربية الأحزاب السياسية السودانية وعدم نضوجها والخلل البنيوي اعطى إحساسا عاما، ونجد أن الخارج في كثير من الفترات فضل التعامل مع المؤسسة العسكرية كواقع نسبة لطول فترة حكمها. وأيضا لاتباعها الخطوط السياسية القريبة من مصالحها. وأيضا استعانتها ببعض التكنقراط المدنيين⁽¹⁹⁾.

قضية انفصال جنوب السودان⁽²⁰⁾:

تناول هذه القضية من ناحية تأثير القرار السياسي مجريات واحداثها من بداية ظهور المشكلة مع نهاية الخمسينيات من القرن التاسع عشر بتمرد أنانيا الأولى بسبب عدم رضا والقبول بمركزية الدولة السودانية التي بدأت تتشكل مع العهد التركي ومظهرت بعد دخول الإنجليز السودان وقبلها في عهد المهديّة، وفي كل هذه العهود الفترات من الحكم كانت الدولة المركزية القابضة حاضرة مما أوجد عدم رضا نظرا لوجود اختلافات وعادات وتقاليد وقبائل وإثنيات ولهجات ولغات مختلفة تميزت بها السودان، مما اعطى شعور داخلي بإمكانية الانفصال والرغبة في الحكم الذاتي المستقل الذي يمكن هذه المجموعات من الاعتداد بثقافتها الخاصة وعاداتها الموروثة. ولذلك كل الحركات المطالبة التي ظهرت تنادي بحقوقها رفعت شعار التهميش في جانب الدولة المركزية القابضة والمركزية للسلطة والثروة، ولم تتوانى حركة أنانيا الأولى والتأثير من تسمية نفسها وكتابة المنفستو الخاص بها بشعارات واضحة تدعو فيها لرفع التهميش عنها عبر حق تقرير المصير وتحريرها من الدولة المركزية، وهذا الأمر شكل ضغط مباشر على الحكومات والأنظمة السياسية المتعاقبة على حكم السودان. وإستمرت هذه الحرب كأطول حرب في إفريقيا . والاشارة الجديرة بالذكر هنا هو التأثير الإقتصادي لهذه الحرب التي حصدت الاف الأرواح من الشعب السودان وملايين الدولارات من الخزينة العامة لمقابلة نفقة الحرب والكلفة العسكرية . كما أنها ساهمت بشكل مباشر في تقليل التنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي وحجم الدخل العام جراء سداد نفقة الحرب مقابل اهمال التنمية وتشبيد البنى التحتية والاستفادة من الموارد الطبيعية للبلد. ولم يتم الإستفادة من نفط الجنوب الا في ظل الاتفاقيات الموقعة مع الحكومات ١٩٧٢- وفي العام ١٩٨٣م وكذلك بعد اتفاقيات السلام مع حكومة الإنقاذ⁽²¹⁾. والنقطة الجوهرية التي نحن بصدها من مسالة تعامل الحكومات المتعاقبة مع المشكلة وهل كانت الحلول المقدمة تساعد في إيجاد معالجة صحيحة وممكنة؟ ونجد أن التعامل كان سياسيا فقط بمعنى أن الحكومات لم تبارح تتعامل مع حركات الانفصال الجنوبي الا بمنطق الضغط والحسم العسكري الذي يرغمها بالعدول ووضع السلاح او الهزيمة، وفي التفاوض والاتفاقية الموقعة حملت بنود تحقيق مصالح النخب الحاكمة للطرفين بعيدا عن المعالجة الاستراتيجية التي تحقق مصلحة الأجيال القادمة . وبالتالي سيطرة النخبة السياسية والقرار السياسي العسكري على أجواء الحلول . واضعف تدخل المنظومة الإدارية (مؤسسات الدولة) والمجتمع المدني مما احدث فارغ كبير في رؤية المؤسسات التي تنبع فكرة

حلولها من رؤية فنية تعالج بعض الآثار والإحتقان والمظلمات التاريخية للجنوبيين، وايضا القرار السياسي الحاكم الذي يرجع شعار تحقيق اكبر مكاسب ليثبت له أمر الحكم، وهذا الأمر أدى الى ضياع جزء كبير ومهم من السودان وأحدث هذا الانفصال آثار اقتصادية كبيرة ومؤثرة وآثار اجتماعية عالية وسياسية مهمة. وفي النهاية جعل السودان في تعداد الدولة الفاشلة التي لم تنجح في حل مشاكلها بكلفة بسيطة ولا زال الشعب يعاني من عدم تطور التنمية الاقتصادية والتي كان متوقع حدوثها بفضل استخراج البترول ولكن للأسف لم يتحقق ذلك، نظرا لقصور الحلول السياسية والعسكرية والتي اضعف مرونة الحلول الفنية التي كان يمكن أن تساهم بها المؤسسات الدولة المستقلة والمجتمع المدني⁽²²⁾.

الخاتمة:

أن جوهر دراسة قضية التأثير على خطط وبرامج التنمية الاقتصادية في السودان هو تحويل هذا التأثير المتوقع إلى ناحية الإيجابية بحيث تظهر فاعلية وإستقلالية مؤسسات الدولة في عملية التخطيط بعيدة عن أي مؤثرات محيطة والتي تتحكم في التوجيه المباشر لهذه المؤسسات مما يحدث خللا واضحا في العمل المؤسسي ويعلو صوت الشخص المؤثر من خلال سيادة رؤية القيادة العليا المرسلة للتوجيهات والمستقبل لها وتغيب عملية بناء القرار وتبنيه من القاعدة الفنية الماهرة وبالتالي عدم تحقيق الرضا العام من الجماهير المستهدفة بهذه الخطط والبرامج فعملية التأثير الساسي تتضح وتتجلى في عدة مؤثرات:

المؤثر الأول: التوجيه السياسي الحاد بتبني نظم إقتصادية وسياسية وتنموية معينة قد تكون عكس التيار العام الغالب للشعب(نظام إسلامي - إشتراكي - رأسمالي - شيوعي).
المؤثر الثاني: إبعاد الكوادر المؤهلة والمدرّبة بسبب الإختلاف السياسي مع النظام الحاكم.
المؤثر الثالث: إضعاف عمل مؤسسات الدولة بجعلها غير حرة في وضع الخطط والبرامج واتخاذ القرارات المهنية والفنية ذات الخصوصية.

النتائج:

1. عدم الإستقرار السياسي في السودان والتقلب بين الأنظمة العسكرية والأنظمة الديمقراطية بالإضافة إلى تدخل القرارات السياسية في عملية التنمية أدت تلك الأسباب إلى تدهور التنمية الاقتصادية في السودان.
2. التوجهات الأيدلوجية التي إتبعها بعض الحكومات السودانية المتعاقبة أدخلتها في صراعات المحاور السياسية الدولية وخرج السودان خاسراً نظراً لفشله لفرض تأثيره.
3. عدم وجود برنامج وطني خالص وبدون إرتباط بأجندة خارجية عمق من الخلافات الداخلية وأنتج طبقه سياسية مرهونة بالخارج أكثر من الداخل.

التوصيات:

1. إجراء إصلاحات جزرية للمنظومة الاقتصادية في السودان وإعادة هيكلتها.
2. قيام مؤتمر متخصص من الخبراء الوطنيين تناقش فيه القضايا الاقتصادية برؤية عملية ومهنية بعيدة عن التجاذبات السياسية لنصل لرؤية إقتصادية ناجحة للإستفادة منها في معالجة الفقر وتحسين الوضع المعيشي وزيادة الدخل القومي
3. إيقاف الحرب وإجراء معالجات سياسة تؤدي إلى الاستقرار السياسي حتى تتمكن الدولة من توجيه كافة الموارد للتنمية الإقتصادية.

الهوامش:

- (1) محمد المحمدي الماضي، السياسات الإدارية، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 2003م، ص17.
- (2) أحمد إبراهيم أبوسن، إدارة الموارد البشرية، الخرطوم، الطبعة الثانية، 2008م، ص13.
- (3) أحمد إبراهيم أبوسن، مرجع سابق، ص13.
- (4) أحمد إبراهيم أبوسن، مرجع سابق، ص13.
- (5) محمد المحمدي الماضي، مرجع سابق، ص17.
- (6) أحمد إبراهيم أبوسن، مرجع سابق، ص261.
- (7) عبد المنعم محمد صالح وليلي سيد مصطفى أرباب، الأحزاب السياسية وتجربة الحكم في السودان، عتيق لخدمات الطباعة وتقنية المعلومات، الخرطوم، 2015م، ص189.
- (8) عبد المنعم محمد صالح وليلي سيد مصطفى أرباب، مرجع سابق، ص189.
- (9) عبد المنعم محمد صالح وليلي سيد مصطفى أرباب، مرجع سابق، ص266.
- (10) محمد المحمدي الماضي، مرجع سابق، ص19.
- (11) الموقع ويكيبيديا: <https://ar.m.wikipedia.org>: قرارات حكومة مايو، تاريخ الدخول: 2022/7/5م
- (12) عبد المنعم محمد صالح وليلي سيد مصطفى أرباب، مرجع سابق، ص174.
- (13) الموقع ويكيبيديا: <https://ar.m.wikipedia.org>: حكومة مايو.
- (14) أنور محمد فرج، المركزية الغربية من التمرکز حول الذات إلى الهيمنة على الآخر، هيئة الأعمال الفكرية، شركة مطابع السودان للعملة المحدود، 2005م، ص104.
- (15) سيف الدين حسن صالح، البترول السوداني قصة كفاح أمة، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2004، ص7.
- (16) الموقع ويكيبيديا: <https://ar.m.wikipedia.org>: نفط السودان، تاريخ الدخول: 2022/6/30م.
- (17) أنور محمد فرج، مرجع سابق، ص104.
- (18) الموقع ويكيبيديا: <https://ar.m.wikipedia.org>: مرجع سابق.
- (19) برنامج الحكومة للمفاوضات حركة قرنق حول السلام، الخرطوم، 1989م، ص4.
- (20) يوسف محمد يوسف أحمد، أثر انفصال جنوب السودان على الاقتصاد السوداني، رسالة ماجستير جامعة النيلين في العلوم السياسية، 2017م، ص27.
- (21) برنامج الحكومة للمفاوضات حركة قرنق حول السلام، الخرطوم، 1989م، ص4.
- (22) يوسف محمد يوسف أحمد، مرجع سابق، ص18.

المصادر والمراجع:

- (1) أنور محمد فرج، المركزية الغربية من التمرکز حول الذات إلى الهيمنة على الآخر، هيئة الأعمال الفكرية، شركة مطابع السودان للعملة المحدود، 2005م، ص104
- (2) أحمد إبراهيم أبوسن، إدارة الموارد البشرية، الخرطوم، الطبعة الثانية، 2008م، ص13.
- (3) برنامج الحكومة للمفاوضات حركة قرنق حول السلام، الخرطوم، 1989م، ص4.
- (4) عبد المنعم محمد صالح وليلي سيد مصطفى أرباب، الأحزاب السياسية وتجربة الحكم في السودان، عتيق لخدمات الطباعة وتقنية المعلومات، الخرطوم، 2015م، ص189
- (5) محمد المحمدي الماضي، السياسات الإدارية، مركز جامعة القاهرة للتعليم المفتوح، 2003م، ص17.
- (6) الموقع ويكيبيديا: <https://ar.m.wikipedia.org>: قرارات حكومة مايو، تاريخ الدخول: 2022/7/5م
- (7) الموقع ويكيبيديا: <https://ar.m.wikipedia.org>: نفط السودان، تاريخ الدخول: 2022/6/30م.
- (8) يوسف محمد يوسف أحمد، أثر إنفصال جنوب السودان على الاقتصاد السوداني، رسالة ماجستير جامعة النيلين في العلوم السياسية، 2017م، ص27.
- (9) سيف الدين حسن صالح، البترول السوداني قصة كفاح أمة، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، 2004.